مذكرة مفاهيمية

حدث قبل مجلس محافظي الصندوق حول تقدير الأثر

قياس الأثر – فهم المسارات المفضية إلى التحول الريفي

12 فبراير/شباط 2013

السياق

1- يعتبر الاستثمار في التنمية الريفية والزراعية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة على أساس طويل الأمد واحدا من أكثر السبل قوة للقضاء على الفقر والجوع، والتحفيز على نمو اقتصادي مستدام وشمولي. وبعد فترة طويلة من التدهور، بدأت الاستثمارات في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بالارتفاع بصورة تدريجية، ولكن هنالك حاجة لزيادة أكثر سرعة واستدامة على المدى الطويل إذا ما أردنا معالجة المشكلة الهائلة لتفشي الجوع والفقر في العالم بصورة جدية.

2- عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على مدى أكثر من ثلاثين عاما على مهمته الفريدة من نوعها والمتمثلة في تحسين الأمن الغذائي والتغذوي في المناطق الريفية، وتمكين الريفيين من النساء والرجال من التغلب على الفقر. وفي عام 2011، اجتمع ممثلون عن الدول الأعضاء في الصندوق لاستعراض كفاية موارد الصندوق وتحديد كيف يتوجب على الصندوق أن يزود نفسه بما يلزم للوفاء بمهمته الحاسمة بصورة أكثر كفاءة وفعالية.

3- وكان أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق قد اعترفوا بالنجاح الذي أحرزه الصندوق في توسيع مساعدته وتعبئة التعاون والموارد من شركائه، وتوسيع انتشاره، وتحسين نتائجه. ولكن كان من الواضح أيضا أن هنالك حاجة لفعل المزيد والمزيد للتطرق لاحتياجات العدد المخيف من البشر الذين ما زالوا يعيشون في قبضة الفقر والجوع. وتم الاتفاق على جملة عريضة من الالتزامات لتعزيز الفعالية الإنمائية للصندوق والقيمة التي يحققها مقابل الأموال المنفقة، وبالتالي تمكينه من الوصول إلى عدد أكبر من البشر وتحسين رفاهيتهم وأمنهم الغذائي ووضعهم على المسار الآمن لنمو اقتصادي يتسم بالمساواة والصلابة.

4- وتمثل هذه الالتزامات "جدول أعمال التحسين" في الصندوق لفترة التجديد التاسع للموارد (2013–2015) والتي تتشكل حول المواضيع الأربعة التالية: (أ) **الفعالية التشغيلية**؛ (ب) **الفعالية والكفاءة المؤسسية**؛ (ج) **القدرات والإدارة المالية**؛ (د) **إدارة النتائج**. وتعتبر الركيزة الرابعة حاسمة بالنسبة لإيصال الصندوق لأثر أقوى وأوسع. وستستمر في كونها القوة الدافعة لعمل الصندوق خلال فترة التديد التاسع للموارد. ويأتي إطار قياس النتائج للفترة 2013–2015 بسلسلة من الابتكارات الهامة لتحسين وعرض أفضل للنتائج التي حققها الصندوق. ومن بين هذه الابتكارات، يعتبر تعزيز الزخم بشأن تقييم الأثر الابتكار الأكثر أهمية. وكجزء من التزامات إدارة النتائج، سوف يجري الصندوق ويجمع ويبلغ عن ثلاثين تقييما متينا للأثر. وستركز هذه التقييمات على قياس مؤشرات الأثر على أربعة مستويات:

(1) **مؤشر ملكية الأصول الأسرية**، كمؤشر عن دخل المجموعات المستهدفة؛

(2) **طول موسم الجوع**، كمقياس للأمن الغذائي لأسر المجموعة المستهدفة؛

(3) **سوء التغذية بين الأطفال**، كمقياس للأمن التغذوي لأفراد المجموعة المستهدفة؛

(4) **عدد الأشخاص الذين تم تخليصهم من قبضة الفقر**، نسبة إلى خط فقر محدد.

5- بموجب إطار قياس النتائج في الصندوق للفترة 2013-2015، "يتم تتبع" أهداف المؤشرات الثلاثة الأولى. أما بالنسبة للمؤشر الرابع للفقر، فتتمثل الأهداف في حصول: **90 مليون شخص على خدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق**، و**تخليص 80 مليون منهم من قبضة الفقر** وذلك بصورة تراكمية بالنسبة للاثنين معا من عام 2010 وصولا إلى عام 2015.

6- يعتزم الصندوق تعزيز فهمه للأثر الذي تخلفه المشروعات والبرامج التي يمولها سواء لجهة أثرها على الدخل وغيره من العوامل التي تؤثر على نوعية حياة المستفيدين منه. وللقيام بذلك، فإنه **سيطبق منهجيات مختلفة** (نهج تجريبية ونهج شبه تجريبية، أو مستندة إلى النظريات أو نوعية) بهدف تحديد أفضل النهج وأكثرها تحقيقا لفعالية التكاليف. علاوة على ذلك، سيسعى الصندوق للعمل ضمن النظم الوطنية للرصد والتقييم وتعزيزها خلال هذه العملية.

حدث قبل مجلس المحافظين

7- نظمت دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة ودائرة إدارة البرامج هذا الحدث بهدف تحسين استراتيجيتها وتعبئة التزام واسع بجدول أعمال التجديد التاسع للموارد الخاص بتقييمات الأثر. وسيجمع هذا الحدث جملة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مدراء البرامج التي يدعمها الصندوق، وممثلين عن الحكومات، وصناع السياسة ومراكز التميز في تقييم الأثر. وسوف يتضمن هذا الحدث عروضا لأفضل ما توصلت إليه المعرفة والخبرات في تقييم الأثر، يتبعها مناقشة حول النهج المستخدمة لقياس الأثر والخبرات المتعلقة بها وذلك لتعزيز الأداء، وتوسيع النطاق، وتطوير السياسات في البلدان التي للصندوق عمليات فيها.

8- سوف يسمح الحدث للصندوق بتقاسم والتثبت من نهجه لجدول أعمال تقييم الأثر للفترة 2013-2015 كما تم تحديده في الوثيقة الإعلامية المعروضة على المجلس التنفيذي تحت عنوان "**منهجيات تقييمات الأثر لفترة التجديد التاسع لموارد الصندوق**"[1] وهي من الوثائق الرئيسية التي ستوجه هذا النقاش. وتشمل **أهداف** هذا الحدث ما يلي:

(أ) **بناء الوعي** بشأن جدول أعمال تقييم الأثر لفترة التجديد التاسع للموارد من خلال إعلام جميع أصحاب المصلحة وتعبئة دعمهم الكامل؛

(ب) **التثبت من نهج الصندوق** وإغناء معرفته بأفضل ما توصلت إليه المعارف؛

[1] https://webapps.ifad.org/members/eb/107/docs/EB-2012-107-INF-7.pdf

(ج) **تعزيز الشراكات** حول جدول أعمال تقييم الأثر لفترة التجديد التاسع للموارد.

9- ستغذي نتائج هذه المناقشات تقريرا تجميعيا موجزا حول الحدث سيوزع على جميع المشاركين، علاوة على ذلك سيكون هذا التقرير بمثابة الأساس لتوسيع إضافي بعد مجلس المحافظين.

أسئلة للنقاش

10- سوف يتم النظر في الأسئلة التالية في كل من العروض والمناقشات التي ستليها:

- ما هي التقنيات المتاحة للقيام بتقييمات أثر متينة؟ ولماذا نحن بحاجة لتحليل واقعي مقابل؟
- لماذا تعتبر نظرية التغيير أساسية عند تصميم أي تقييم للأثر؟
- كيف تحدد الكيانات الوطنية النظام الملائم لإجراء تقييمات الأثر؟
- كيف تستخدم البراهين التي تنجم عن تقييمات الأثر لتستهدي بها السياسة؟